الذهب يتراجع.. والأسهم ترتفع بآمال "خفض الفائدة"

26 نوفمبر، 2025

تراجعت أسعار الذهب، أمس الثلاثاء، عن أعلى مستوى لها في أكثر من أسبوع، مع ثبات الدولار، بينما يترقب المستثمرون مجموعة من البيانات الاقتصادية الأميركية المتأخرة التي قد تُحسّن توقعاتهم بشأن تخفيضات أسعار الفائدة من قِبَل الاحتياطي الفيدرالي مستقبلاً.

انخفض سعر الذهب الفوري بنسبة 0.2 % ليصل إلى 4,129.89 دولار للأوقية (الأونصة)، بعد أن ارتفع بأكثر من 2 % في الجلسة السابقة. وكانت الأسعار قد وصلت في وقت سابق من اليوم إلى أعلى مستوى لها منذ 14 نوفمبر. في حين ارتفعت عقود الذهب الأميركية الآجلة تسليم ديسمبر بنسبة 0.8 % لتصل إلى 4,126.60 دولار للأوقية.

استقر مؤشر الدولار الأميركي قرب أعلى مستوى له في ستة أشهر تقريبًا، مما حدّ من ارتفاع أسعار السبائك، إذ إن قوة الدولار الأميركي تجعل الذهب أكثر تكلفةً على حاملي العملات الأخرى. وقال نيتيش شاه، استراتيجي السلع في ويزدم تري: "شهدنا ارتفاعًا واسعًا في أسعار الأصول، ويعود ذلك جزئيًا إلى إعادة تقييم الأسواق لتوقيت التخفيضات المقبلة لأسعار الفائدة من قِبَل الاحتياطي الفيدرالي". إنّ تأخر صدور البيانات تدريجيًا بسبب الإغلاق الحكومي

يزيد من التقلبات، لكنّ هشاشة السوق الكامنة لا تزال تصبّ في صالح الذهب. حتى تراجع اليوم يبدو تصحيحًا طبيعيًا بعد ارتفاع الأسعار بسرعة كبيرة. ستُصدر الولايات المتحدة بيانات مبيعات التجزئة وأسعار المنتجين في وقت لاحق. وقد تأجل صدور كلتا المجموعتين من البيانات بسبب الإغلاق الحكومي، ومن المتوقع أن تُعطي هذه البيانات المستثمرين فكرة أوضح عن مسار أسعار الفائدة من قِبَل الاحتياطي الفيدرالي. وأظهرت بيانات بورصة شيكاغو التجارية أن الأسواق تتوقع احتمالية 81 % لخفض أسعار الفائدة في ديسمبر، واحتمالية 86 % لتحرك في يناير. وقال كريستوفر والر، محافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي، يوم الاثنين، بأن سوق العمل قد تباطأ بما يكفي لتبرير خفض آخر بمقدار ربع نقطة مئوية في ديسمبر، على الرغم من أن اتخاذ خطوات أخرى سيعتمد على البيانات الواردة.

جاءت تصريحاته في أعقاب تصريحات جون ويليامز، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، بأن أسعار الفائدة قد تنخفض "على المدى القريب". ويميل انخفاض أسعار الفائدة إلى دعم السبائك غير المدرة للعائد. وأضاف شاه أنه في سيناريو واقعي، قد يؤدي ضعف الدولار هيكليًا إلى رفع سعر الذهب نحو 4700 دولار بحلول عام 2026.

وفي أسواق أخرى، انخفض سعر الفضة الفوري بنسبة 0.5 % ليصل إلى 51.13 دولارًا للأونصة، واستقر البلاتين عند 1543.46 دولارًا، وخسر البلاديوم 1.1 % ليصل إلى 1380.00 دولارًا. وقال محللو السلع النفيسة لدى موقع الاستثمار، قد يوسع الذهب مكاسبه حيث وضع المتداولون في الحسبان تجدد التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي سيخفض أسعار الفائدة في ديسمبر. كما عزز الحذر قبل صدور سلسلة من البيانات الاقتصادية الأميركية الرئيسية الطلب على الملاذ الآمن، حيث ارتفع الذهب حتى مع بقاء الدولار قويًا. كما ارتفعت أسعار المعادن على نطاق أوسع. ارتفعت توقعات خفض أسعار الفائدة في ديسمبر بعد تصريحات حذرة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وشهدت الأسواق تزايدًا في توقعات خفض أسعار الفائدة في ديسمبر خلال الجلسات الأخيرة، خاصة بعد أن أشار مسؤولان في مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى دعمهما لتيسير السياسة النقدية الشهر المقبل. تُقدّر الأسواق احتمالية خفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس من قِبَل الاحتياطي الفيدرالي خلال اجتماعه يومي 9 و10 ديسمبر بنسبة 77.2 %، وهي زيادة حادة عن نسبة 41.8 % المسجلة الأسبوع الماضي. يُبشر احتمال خفض أسعار الفائدة بالخير للأصول غير المُدرّة للعائد، مثل الذهب، نظرًا لأنه يُقلل من جاذبية الاستثمار

في أدوات الدين. وقد سجل المعدن الأصفر سلسلة من الارتفاعات القياسية هذا العام مع خفض الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة خلال اجتماعيه الماضيين.

كما عززت التوترات المتزايدة بين الصين واليابان الطلب على الذهب كملاذ آمن، في حين ظلت المخاوف بشأن استنزاف الإنفاق المالي في العالم المتقدم قائمة.

وكانت تحركات أسعار المعادن محدودة أيضًا بسبب ترقب قراءات اقتصادية أمريكية رئيسية في الأيام المقبلة. وعلى الرغم من أن هذه البيانات خاصة بشهر سبتمبر، إلا أنها على الأرجح ستكون أحدث بيانات يصدرها الاحتياطي الفيدرالي قبل اجتماعه في ديسمبر. ومن المقرر صدور بيانات تضخم أسعار المنتجين ومبيعات التجزئة في وقت لاحق من يوم الثلاثاء، بينما من المقرر صدور بيانات مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي، وهو مقياس التضخم المفضل لدى الاحتياطي الفيدرالي، يوم الأربعاء. وأفاد مسؤولون حكوميون بأنه من غير المرجح إصدار بيانات التضخم وبيانات العمالة لشهر أكتوبر، نظرًا لإغلاق الحكومة المطول خلال الشهر. وقد عزز هذا الاعتقاد التوقعات السابقة بتثبيت الاحتياطي الفيدرالي لسعر الفائدة في ديسمبر، نظرًا لأن البنك المركزي سيظل غير متيقظ في اجتماعه الأخير لهذا العام.

ارتفاع الاسهم في بورصات الأسهم، ارتفعت الأسهم العالمية يوم الثلاثاء بعد أن عزز مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي توقعات خفض أسعار الفائدة في ديسمبر، مما دفع المستثمرين إلى الاستثمار في أسهم التكنولوجيا، متجاهلين المخاوف بشأن تضخم القطاع.

تقترب شركة ألفابت، الشركة الأم لجوجل، من تقييم بقيمة 4 تريليونات دولار، لتصبح رابع شركة فقط تصل إلى هذا المستوى، مما يُظهر اعتقاد المستثمرين باستمرار طفرة التكنولوجيا المدعومة بالذكاء الاصطناعي. وارتفع مؤشر (ام اس سي آي) العالمي لليوم الثالث على التوالي، متجاوزًا أدنى مستوياته في شهرين التي سجلها الأسبوع الماضي، مع ارتفاع طفيف للأسهم الأوروبية بنسبة 0.2 %، واقتراب العقود الآجلة لمؤشر الأسهم الأميركية من منطقة إيجابية.

استقر عائد سندات الخزانة القياسية لأجل 10 سنوات عند 4.036 %. واستقر عائد سندات السنتين، الذي انخفض مع توقعات المتداولين بخفض أسعار الفائدة على أموال الاحتياطي الفيدرالي، عند 3.49 % في

أوروبا، بعد انخفاضه بمقدار 2.5 نقطة أساس في الجلسة السابقة.

تتزايد احتمالات خفض أسعار الفائدة الأميركية بعد أن صرّح كريستوفر والر، محافظ الاحتياطي الفيدرالي، بأن البيانات المتاحة تشير إلى أن سوق العمل الأميركي لا يزال ضعيفًا بما يكفي لتبرير خفض آخر بمقدار ربع نقطة. وجاءت تصريحاته في أعقاب تصريحات جون ويليامز، رئيس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، الذي أشار في وقت متأخر من يوم الجمعة إلى احتمال خفض الفائدة في ديسمبر.

تشير تقديرات الأسواق إلى احتمال بنسبة 81 % لخفض أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية الشهر المقبل، وفقًا لأداة فيد واتش التابعة لبورصة شيكاغو التجارية، ارتفاعًا من 42.4 % قبل أسبوع. وسيجتمع البنك المركزي الأميركي يومي 9 و10 ديسمبر.

في وقت لاحق من يوم الثلاثاء، سيتمكن المستثمرون من الاطلاع على البيانات المتأخرة حول مبيعات التجزئة، وتضخم أسعار الجملة، وأسعار المنازل، وثقة المستهلك، على الرغم من أن هذه البيانات قد لا تؤثر كثيرًا على توقعاتهم بشأن ما قد يتخذه الاحتياطي الفيدرالي الشهر المقبل.

أدى التحول في توقعات أسعار الفائدة خلال الأسبوع الماضي إلى تعزيز الأسهم، لكن تأثيره على الدولار كان محدودًا. وحتى الآن هذا الشهر، ارتفع الدولار مقابل جميع العملات الرئيسية باستثناء اليوان الصيني الخارجي، الذي ارتفع بنحو 0.5 %.

وقال مايكل براون، كبير استراتيجيي الأبحاث في بيبرستون: "يشير هذا، في رأيي، إلى أن سوق العملات الأجنبية لا يزال يعتمد على فروق النمو أكثر من أي شيء آخر، ومع تفوق الاقتصاد الأميركي على نظرائه حاليًا، واحتمال استمراره في ذلك حتى عام 2026، فإن ذلك يُبشر بالخير للدولار مستقبلاً".

وأغلقت الأسهم الأميركية على ارتفاع عام حيث ارتفع مؤشر داو جونز بنسبة أربعة أعشار من واحد في المائة، وأضاف مؤشر ستاندرد آند بورز 500 حوالي واحد ونصف في المائة.

ومن أبرز الأحداث، ارتفاع الدولار مقابل الين الياباني، الذي يحوم حول أضعف مستوياته في عشرة أشهر، مما يُثير قلق المسؤولين في طوكيو بشأن الحاجة إلى التدخل لدعمه. انخفض الدولار بنسبة 0.3 % خلال اليوم ليصل إلى 156.47، بعد أن ارتفع بنسبة 1.6 % في نوفمبر.

وارتفع اليورو بنسبة 0.1 % ليصل إلى 1.1531 دولار.